

# الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على [www.alanba.com.kw/Business](http://www.alanba.com.kw/Business)

ضريبة 10% على الشركات المحلية.. والأجنبية معفاة لمدة 10 سنوات

## وثيقة الإصلاح.. تجميد رواتب المواطنين ستلحقه نار التضخم

أحمد موسى

واجهت وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي التي كشف عنها وزير المالية أنس الصالح والتي تشمل ستة محاور حالة من الجدل داخل الشارع الكويتي كونها لا تعالج الخلل في هيكل المالية العامة واكتفت فقط بعناوين فضفاضة في إشكاليات باتت تهدد تصنيف الكويت الائتماني الذي ظل لسنوات طويلة في فئة الممتاز. وكشفت الإجراءات التي تم تسميتها بالدعم لمسار الإصلاح المالي والاقتصادي عن اختلالات كبيرة في معالجة عجز الموازنة حتى عام 2021-2022، حيث افترضت الإصلاحات ثبات المصروفات عند مستوياتها الحالية وهي فرضية تعني تجميد الرواتب لمدة 6 سنوات كاملة لتترك المواطنين يواجهون وحدهم نار التضخم وغلاء المعيشة دون سند أو دعم. كما احتسبت إجراءات الإصلاح سعر برميل النفط في موانئ البلاد للخمس سنوات المقبلة بدءاً من 25 دولاراً إلى أن تصل في عام 2021-2022 إلى 50 دولاراً للبرميل ولم توضح إلى ماذا استندت في توقعات أسعار النفط في ظل سوق عالمي أصبح يعاني من اضطرابات شديدة ولا يمكن توقع ما ستؤول إليه الأمور. وشملت الإصلاحات



فتور لدى قطاع الأعمال بعد الاطلاع على وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي

استحداث ضريبة أرباح على الشركات المحلية بمعدل ثابت يبلغ 10% على أن يكون الإطار التشريعي لهذه الضريبة جاهز بنهاية عام 2017 على أن يبدأ تطبيقها بعد عامين، وتمثل تلك الضريبة إشكالية أخرى بسبب دفع الشركات الأجنبية ضريبة حالية تبلغ 15%، فيما

تتوي الحكومة من خلال قانون تشجيع الاستثمارات منح إعفاءات ضريبة للاستثمار الأجنبي. وبالإضافة إلى ضريبة الشركات تأتي ضريبة القيمة المضافة التي يتوقع تطبيقها بدءاً من يناير 2018 وستكون بمعدل 5% وسيتم استثناء

خدمات قطاعي التعليم والصحة ونحو 100 سلعة غذائية أساسية من هذه الضريبة. وفي جانب المصروفات لم تكن هناك مستهدفات محددة لخفض نسبة الإنفاق الذي تضخم بشكل كبير خلال السنوات الماضية، حيث اكتفت الإجراءات التي عرضها وزير المالية بإجراءات تشمل ترشيد مصروفات كل الوزارات ووقف إنشاء أجهزة حكومية ودمج أو إلغاء بعض الهيئات والوزارات. وتضمنت خطوات الإصلاح ترشيد الدعم بخفض تصل نسبته 10% من قيمة الدعم وذلك حتى العام المالي 2017-2018 أي بما يقارب 300 مليون دينار كويتي فقط، حيث يبلغ إجمالي الدعم في موازنة العام المالي 2016-2017 نحو 2.9 مليار دينار. وتكشف الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح المالي أيضاً أعداد دراسة لترشيد استهلاك وقود السيارات بدءاً من السنة المالية 2016-2017 لخفض ما يقارب مليار دينار سنوياً، فيما أُلحقت الوثيقة إلى تحرير الأسعار وإلغاء مصروفات دعم الوقود وهو ما يتطلب قراراً من مجلس الوزراء. وتشمل إجراءات إصلاح المصروفات مراجعة أسعار ورسوم الخدمات العامة وهو ما يعني رفع أسعار الخدمات التي تقدمها الحكومة في وقت

تسعى فيه إلى خصخصة الخدمات التي تقدمها للمواطنين في الفترة المقبلة. وتهدف الإصلاحات المالية التي عرضها وزير المالية تعديل قانون التخصيص لتشمل رفع الحظر عن تخصيص الصناعات النفطية ومرقفي التعليم والصحة وهي على أرض الواقع ستواجه صعوبات فنية ودستورية ستحول دون تنفيذ تلك الخطوات. فقانون الخصخصة السابق واجه مشاكل كثيرة في التنفيذ، وأبرز مثال حول ذلك خصخصة مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الذي مازال يراوح مكانه. وأمام هذه المعطيات سيكون ملف الإصلاح القضية الجديدة في السوق الكويتية، التي ربما تذهب أدراج الرياح كما الملفات الأخرى التي ظهرت منذ انخفاض أسعار النفط قبل عام ونصف العام، وعلى رأسها ملف السندات لتغطية عجز الميزانية، الذي ظل يتردد لمدة عام ثم أغلق وتمت الاستعانة بالاحتياطيات، والآن يعود إلى الواجهة من جديد من دون أفق مشروعاً سيكون للمواطنين حصة فيها تقدر بقيمة 2.7 مليار دينار، فإن بعض هذه المشاريع معطل منذ أكثر من 10 سنوات، فهل ستمر كلها في أقل من 5 سنوات مقبلة، الأيام الآتية كفيلة بعبورها أو توقفها في منتصف الطريق.

ملف خصخصة ثقيل.. ربما يؤجل على طريقة «الكويتية»

رفع أسعار الخدمات مقابل تخصيصها.. كيف ستأتي الإيرادات بعد البيع؟

13 مشروعاً نصفها للمواطنين.. وأغلبها معطل منذ 10 سنوات!

10% من تخفيضات الدعم.. وجمها لا يزيد على 300 مليون دينار

العجز سيستمر مع الإصلاح أو بدونه..

كيف ستغطي الفجوات المالية؟

كلفة الإفراض سترتفع مع كل تأخير..

و«موديز» لا تأخذ بالحلول الورقية

أثرياء الخليج يحتفظون بسيولة نقدية أعلى

## «بنك الإمارات»؛ تحولات اقتصادية وتشاؤم خليجي

الخليجية، نتوقع أن نشهد اهتماماً متزايداً في الفرص الاستثمارية البديلة مع سعي ذوي الملاة المالية المرتفعة لبناء محافظ استثمارية أكثر توازناً وتنوعاً.

أظهر الاستبيان نظرة أكثر سلبية حيال الوضع الاقتصادي العالمي والخليجي مقارنة بالعام الماضي كما يلي:

- أشار 14% فقط من المشاركين العالميين في الاستبيان إلى أن الوضع الاقتصادي الحالي يشهد تحسناً (مقارنة مع 31% في عام 2015)، بينما ذكر النصف تقريباً (47%) أن الوضع الاقتصادي يتجه نحو الأسوأ.

- 17% يرون أن الاقتصاد الخليجي يشهد تحسناً مقارنة مع عام 2015. وهناك أيضاً زيادة بمقدار أربعة أضعاف في نسبة الأثرياء يعتقدون أن الوضع الاقتصادي في المنطقة سيصبح أكثر سوءاً (36%)، مقارنة مع 9% في العام الفائت).

- 43% من الأثرياء يقولون أن الوضع الاقتصادي العالمي أثر في قراراتهم المصرفية والاستثمارية.

- 24% يميلون حالياً لزيادة حجم مخصصاتهم للنقد/الودائع و9% للذهب والمعادن الثمينة.

- 77% يشعرون بالتفاؤل حيال الاقتصاد العالمي، و83% يشعرون بالتفاؤل حيال الاقتصاد الخليجي.

- 52% يهتمون بالاستثمارات المباشرة/الأسهم الخاصة وانخفاض كبير في المخصصات للاستثمارات العقارية.

- 76% يفضلون الاحتفاظ بأصولهم بالقرب من بلدانهم.

- 24% من المستثمرين يرون أن تنوع المخاطر أكثر الأسباب لاستثمارهم بالخارج.

- 86% من ذوي الملاة المرتفعة يركزون على تنمية ثروتهم بدلاً من الاحتفاظ بها.

دول الخليج لاتزال محط اهتمام الأثرياء

76% يفضلون الاحتفاظ بأصولهم بالقرب من بلدانهم

بالقرب من بلدانهم

تحويل واضح نحو الاستثمارات المحافظة

المزعة للاستثمارات العقارية. 76% يفضلون الاحتفاظ بأصولهم بالقرب من بلدانهم. 24% من المستثمرين يرون أن تنوع المخاطر أكثر الأسباب لاستثمارهم بالخارج. 86% من ذوي الملاة المرتفعة يركزون على تنمية ثروتهم بدلاً من الاحتفاظ بها.

الأثرياء في الكويت.. الأكثر تشاؤماً

دولة أنهم يشعرون بأن الوضع في تحسن. ولغت التقرير في أن (67%) من ذوي الملاة المالية المرتفعة في سلطنة عمان يشعرون بأن الوضع الاقتصادي في بلادهم يزداد سوءاً. وشهدت السعودية أكبر تحول في النظرة المستقبلية، إذ أشار 59% ممن شاركوا في نسخة 2015 من الاستبيان إلى أنهم يشعرون بأن اقتصاد بلادهم يتحسن.

أشار تقرير بنك الإمارات إلى أن ذوي الملاة المالية المرتفعة في الإمارات العربية المتحدة وبسطة، يرون تحسناً الأوضاع الاقتصادية في 58% و42% على التوالي (مقارنة مع 89% و83% على التوالي في عام 2015). وكانت آراء ذوي الملاة المالية المرتفعة الأقل إيجابية في الكويت والبحرين والسعودية، حيث قال 8% فقط من المشاركين في الاستبيان في كل

## الاستثمار في صناعة المجوهرات.. تجارة رابحة دائماً



الاستثمار في صناعة المجوهرات والحقائب النسائية الفخمة استثمار قيمته ترتفع مع الزمن وبخاصة تلك القطع النادرة أو المصنعة بعدد محدود

العربية. ننت: يجمع الخبراء على أن المجوهرات والحقائب النسائية الفخمة، تظل خاضعة لمعايير الذوق والاختيار الملائم لمشترقيها، لكنهم يرون فيها جانباً آخر يتمثل أيضاً في استثمار قيمتها التي ترتفع مع الزمن وبخاصة تلك القطع النادرة أو المصنعة بعدد محدود.

ولدى انتقاء استثمارات غير تقليدية كهذه، فإن القاعدة الأساسية هي حبك للمقطعة كي تتمتع بها خاصة في حال عدم ارتفاع قيمتها مستقبلاً بالقدر الذي كان متوقعاً. ولكن هناك عوامل رئيسية يوردها الخبراء قد تساعد على القيام بالاختيار الصحيح.

ويرى ماثيو روبينجر، المدير الدولي لحقائب اليد والأكسسوارات في «كريستين» أن «القيمة تأتي بشكل رئيسي من حالة القطعة وندرتها ومدى اهتمام السوق بها». وفي عالم حقائب اليد التي تعتبر سوق ناشئة

حالة القطعة

وندرتها يحددان مدى اهتمام السوق بها

حقائب BIRKIN ترتفع في المتوسط 14%

سنوياً .. و500% خلال 35 عاماً

في المرات العلنية بحسب الخبراء، فإن حقائب HERMES هي الأعلى ثمناً وتتصدر جميع العلامات التجارية أهمية بفضل إنتاجها المحدود ووجودتها العالية وقوائم الانتظار التي تمتد لسنوات!

ويقول روبينجر إن «الحقيبة المعروفة بـ KELLY DOLL هي قطعة يهتم بها المولعون بعلامة HERMES التجارية لأنها ليست حقيبة كلاسيكية للاستخدام اليومي، وصممت عام 2000، وفي عام 2006 كانت تباع في المرات بـ 1000 أو 1500 دولار، واليوم بعد 10 سنوات تباع بسعر بين 10 آلاف إلى 15 ألف دولار. حقيبة نادرة وهناك حقيبة أخرى نادرة جداً، أنتجت عام واحد فقط بالوان راجعة في الشرق الأوسط وكانت أول مرة يجري استخدام 3 أنواع من الجلود معاً: الحية والتمساح والنعام، ومن المتوقع أن تبدأ المزايدة

عليها بحفا 45 ألف دولار وهذا تقدير متحفظ. ولعل أعلى حقيبة من HERMES على الإطلاق هي Birkin المرصعة بالأماس والذهب الأبيض والتي صنعت أساساً لعميل خاص بمس 300 ألف دولار وهي معروضة للبيع بـ 450 ألف دولار.

وتجدر الإشارة إلى أن حقائب BIRKIN ترتفع في المتوسط 14% سنوياً بحسب شركة BAG HUNTER وقد ارتفعت قيمتها 500% خلال 35 عاماً. أما في عالم الساعات، فهناك بعض العلامات التجارية تحافظ أكثر من غيرها على قيمتها، وهي الأكثر رواجاً في المرات العلنية مثل Rolex وPatek وGFX Philippe.

ويتوقع ريمي جوليا، خبير الساعات في «كريستين»: «نموا قويا لسوق ساعات الجيب وبالتالي يقع اختياري على ساعة تعود إلى عام 1885 من صنع LOUIS

وقد صنعت هذه الساعة للسultan العثماني عبدالحميد الثاني ويمكن رؤية الأخرى الأولى من اسمه محفورة على الساعة والتاريخ الهجري وهي بحالة جيدة يسمح لها أن تعرض في المتاحف». وبحسب جوليا يقدر سعر هذه الساعة بما بين 25 ألف دولار و35 ألف دولار متوقعا تخطي هذا السعر في المرات. وهي ساعة ستزيد قيمة مع الوقت لأن أصلها معروف وكانت مملوكة لشخصية تاريخية كما أنها مصنعة ببراعة متميزة.

ويرى روبينجر أن «اختيار القطع بناء على الأحجار يسهل تقييمها من حيث الشكل والنقاء والقيراط ولكن البعض يفضل النظر في التصميم واختيار مصممين مشهورين مثل TIFFANY أو DAVID WEBB بعض الحقبات الزمنية مهمة جداً أيضاً مثل CARTIER في العشرينيات».